

Ottoman expansion in the Maghreb: conditions and objectives

الامتداد العثماني في بلاد المغرب: الظروف والأهداف

د/ روابحي نذير، د/ شوب محمد

1- كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة النعامة أحمد صالح، النعامة، الجزائر

البريد الإلكتروني: rouabhi.nadir@cuniv-naama.dz

<https://orcid.org/0009-0003-8849-9546> ID

2- كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

البريد الإلكتروني: m.cheboub@univ-chlef.dz

<https://orcid.org/0009-0007-4573-5886> ID

المخلص

تعتبر بلاد المغرب العربي من الجغرافيات النشطة تاريخيا، من خلال احتضانها لحضارات متوسطة عديدة ساهمت في إثراء الرصيد التاريخي للمنطقة، بواسطة تلك الأحداث التي غيرت المفاهيم الجيوسياسية، والاجتماعية باستمرار، ومن بين تلك الحضارات التي كان لها إرث محترم، وكبير في المنطقة نظرا للروابط الدينية، والتاريخية المشتركة الخلافة الإسلامية العثمانية التي أخذت الدور الحضاري لها في بلاد المغرب العربي مع مطلع القرن السادس عشر ميلادي وسط ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة عاشتها المنطقة جراء انعدام الأمن والاستقرار والوحدة داخلها وتزايد التكاليف الأوربي خارجيا، فبعد تمكنها من إبعاد الخطر الصليبي مؤقتا من السواحل المغاربية لجأت إلى مرحلة جديدة أساسها الوحدة الاجتماعية من خلال إزالة الفوارق السياسية والاجتماعية في الأقطار المغاربية التي شكلت في السابق كيانات ضعيفة متناحرة، كما قامت بفرض الأمن والاستقرار بواسطة قطع الطريق أمام المشكلات السياسية لتعمد كذلك إلى تأسيس قواعد استراتيجية وحيوية للتحكم في حيثيات الصراع البحري مع القوات الصليبية خصوصا أن بلاد المغرب العربي كانت تحتوي على قواعد ذات طبيعة جغرافية استراتيجية.

الكلمات المفتاحية

المغرب العربي؛ الدولة العثمانية؛ الخطر الصليبي؛ الاستقرار؛ إستراتيجية

طريقة الاستشهاد بهذا البحث:

روابي ن & شوب م. الامتداد العثماني في بلاد المغرب الظروف والأهداف. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية. 16(01)، استرجع في من

<https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH/article/view/10010>

تاريخ الاستلام: 02 - 12 - 2019

تاريخ القبول: 11 - 04 - 2024

تاريخ النشر: 10 - 06 - 2026

حقوق النشر © 2026 للمؤلف/المؤلفين و

جامعة محمد بوضياف المسيلة.

هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي

النسبة - غير تجاري الدولية. (CC BY-NC 4.0)

[http:](http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

[//creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/](http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)



¹Corresponding author)

Abstract

The Maghreb is a historical active geography its embrace of many Mediterranean civilization that contributed to enriching the regions historical balance by those events that have constantly changed geopolitical and social concept, among those civilizations, which had a respected and great legacy in the region due to the common religious and historical ties was to ottoman Islamic caliphate which took on the civilization role in the Arab Maghreb at the beginning of the 16th century ad, between difficult political, economic and social condition that the regions experienced due to insecurity, internal stability and increasing unity the European Scurry externally, after temporarily removing the crusader threat from the Maghreb coasts ,it turned to a new stage based on social unity, by removing the political and social deference in the Maghreb countries that were previously weak and feeble entities ,and imposed security and stability by cutting the way to political problems, to establish strategic and vital rules to control the cause of the maritime conflict with Christian forces ,especially as the Maghreb countries contained rules of a geo-strategic nature.

Keywords

Arab Maghreb; Ottoman Empire; the crusader threat; Stability; Strategy

1. المقدمة

عرفت بلاد المغرب العربي منذ مطلع القرن 15م، حتى الربع الأول من القرن 16م، عدة تحولات تاريخية وجغرافية يأتي ذلك تزامنا مع التحولات الإقليمية والدولية في ميزان القوى المتحركة الجديدة التي سعت إلى فرض واقع جديد على الأمم والمناطق التي بدأت تشهد الركود والأفول. وانطلاقا من ذلك كانت منطقة المغرب العربي إحدى أهم الجغرافيات التي عرفت ذلك التحول وعانت منه في نفس الوقت من خلال ما شهدته من عدة أحداث تاريخية بداية بسقوط دولة الموحدين، وانقسام المنطقة، مروراً بتكالب الاستعمار الصليبي عليها، وصولاً إلى مرحلة الإنقاذ العثماني. وهذه المرحلة هي بداية النهاية لعهد جديد عرفت فيه المنطقة عودة الاستقرار والتنظيم السياسي، الذي فرضها الوافدين الجدد العثمانيين بعد تخطي جملة من الظروف الصعبة التي واجهتهم في تحقيق أهدافهم القريبة، والبعيدة المدى. ومن هذا المنطلق نتساءل عن أهم الظروف التي واجهت الامتداد العثماني في منطقة المغرب العربي؟ وعن أهم الأهداف التي حققتها، والتي سعوا إلى تحقيقها في إطار امتدادهم في المنطقة؟

2. ظروف الامتداد العثماني في بلاد المغرب العربي:

لقد شهدت بداية مرحلة الامتداد العثماني في منطقة المغرب العربي عدة أحداث موازية لطموحات وأهداف العثمانيين في استرجاع، وتوحيد المنطقة، وإحاقها تحت سلطة الخلافة العثمانية

الإسلامية السنية.

1.2 الغزو الصليبي:

تعتبر مرحلة الغزو الصليبي من أصعب المراحل التي عانت منها منطقة المغرب جراء السياسات الصليبية في حق أهالي المدن المحتلة من طرف القوى الصليبية التي كانت قائمة آنذاك ممثلة في الاحتلال الإيبيري (اسبانيا، والبرتغال)، في الجزء الأوسط والغربي للمنطقة، واحتلال فرسان القديس يوحنا المالطيين للجزء الشرقي (طرابلس الغرب)، وذلك بدعم من القوى المسيحية الأخرى كجنوة، وفرنسا، وهولندا.

فبعد معركة حصن العقاب سنة 1212 وانهزام الموحدين بدأت منطقة المغرب تعرف بداية الرجوع الحضاري، وتؤكد ذلك سنة 1269 بسقوط الدولة الموحدية التي حكمت لقرون عدة عرفت في عهدها بلاد المغرب وحدة سياسية وازدهار حضاري (فالح حنظل، 1997: 82)، لتحل محلها دولة المرينيين في المغرب الأقصى، والزيانيين في المغرب الأوسط، والحفصيين في المغرب الأدنى، وفي إطار هذا الضعف السياسي بدأت القوى المسيحية تتداعى على المنطقة حيث كانت الانطلاقة بحملة لويس التاسع على تونس سنة 668هـ/1270م وهي الحملة الصليبية رقم 08 على تونس، لتتواصل الحملات ذات الطابع الديني ومن أهمها حملة ريمو لول على المنطقة خلال مطلع القرن 14م، وحملة الصليبيين بقيادة manfredo de chiaramante على جزيرة جربة التونسية والتي كانت تابعة لأبي العباس احمد المستنصر أمير بني حفص (محمد أمين، 1974: 166).

لتأخذ الاعتداءات الصليبية بعد ذلك منحى متزايدا وخاصة مع مطلع القرن 15م حيث صرح الملك يوحنا البرتغالي والد هنري الملاح "بان الميدان الحقيقي الذي يكسب فيه أفراد البيت المالك الفخار هو ميدان الجهاد ضد المسلمين في المغرب وانه سيتمنح أكبر وسام في بلاده وه وسام "السيد الأعظم" لمن يجاهد في هذا الميدان" (الجميل، 1971: 41).

ففي هذا الصدد تم احتلال مدينة سبتة المغربية التي كانت تحت سيطرة صالح بن صالح والي المرينيين في المدينة من طرف البرتغاليين سنة 1415م في عهد الملك البرتغالي جان الأول (الجراري، 1978: 63)، وكذلك القيام بحملة على مدينة طنجة سنة 1437 والتي انتهت بالفشل، أما في عهد الملك مانويل الأول الذي اعتلى العرش عام 1491 "استطاع البرتغاليين من بسط نفوذهم على كل من أسفي وأزمور الواقعتين تحت الحكم الوطاسي الضعيف بواسطة الدسائس والاتفاقيات مع مشايخ القبائل في هاتين المنطقتين" (سالم علي، 2011: 50)، ومنذ أوائل القرن السادس عشر استطاع المغامر البرتغالي Joao lopes sequira عقد اتفاقيات تخول له وضع يده على أكثر من منطقة في الساحل المغربي على المحيط الأطلسي ولكنه تنازل عن كافة حقوقه عام 1512 حيث حلت محله الحكومة وأصبحت المنطقة تحت إشرافها" (سالم علي، 2011: 50).

تلتحق بعدها اسبانيا المنتشية بوحدها سنة 1469 بين مملكة أراجون بقيادة فرديناند ومملكة قشتالة بقيادة إيزابيلا حيث قامت باحتلال مدينة مليلية المغربية ومنها أخذو يبعثون الجواسيس

للكشف عن حالة المناطق المجاورة ومن بين تلك البعثات التجسس البعثة التي كان على رأسها لورينثو باديا الى مملكة تلمسان حيث كان المبعوثون يتنكرون في زي التجار (الجمال، 1971: 79)، وعلى إثرها تم القيام بحملة اسبانية بقيادة بطرس النافاري سنة 1509 لاحتلال وهران، وبعدها المرسى الكبير مباشرة بعد حصار دام 50 يوما، لتواصل اعتداءاتها على السواحل المغاربية ففي الخامس من يناير 1510 تم احتلال بجاية بقيادة، ثم الدور على طرابلس الغرب التي تم احتلال مينائها سنة 1515 (العسلي، 1980: 65).

ومن خلال رسالة ملك اسبانيا شارل الخامس إلى بايلرباي الجزائر حسن آغا تتضح معالم الخطر الصليبي ونواياه الدائمة في غزو بلاد المغرب العربي حيث جاء فيها ما يلي: "إني استوليت على تونس مع عظمتها قد انتزعتها من يد خير الدين وما بالك الجزائر وإن لم استطع أخذها في هذه الدفعة أطاول حصارها شتاء هذه السنة فانظر إلى نفسك ودبر على من معك فإن أنت عاندت رفعت رأسك ولم تمل ما دعوتك إليه...العسكر يدفعون إلى المدينة دفعة واحدة ويطلعونها حجرا حجرا ويقتلون كل من فيها كبيرا وصغيرا وها أنا قد أعذرت إليك" (كليل، 2007: 210). ويجب التنبيه هنا إلى أن عمليات الاحتلال الأيبيري لسواحل المغرب العربي كانت في إطار التنافس حول اكتساب مناطق النفوذ في إطار الحركة الاستعمارية الناتجة عن تطورات الكشوفات الجغرافية في القرن 15م،

والى جانب اسبانيا والبرتغال كانت هناك أيضا قوة صليبية نشطة في الجانب الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وهم فرسان القديس يوحنا ومركزهم بالمالطا حيث كانوا يقومون بالاعتداء وقرصنة التجار المسلمين في شرق المتوسط حيث كان لها دور فعال في ذلك حيث تحالفت سنة 1535 مع اسبانيا في إطار الحروب الصليبية وتم خلالها تنازل الإسبان عن طرابلس المحتلة لصالح فرسان القديس يوحنا (الجمال، 1971: 80).

إن هذه الحركة الاستعمارية شكلت عائق كبير أمام تطور المنطقة واتحادها سياسيا لقرون عديدة وقد عانى المغاربة من قهر المحتلين خصوصا بعد سقوط الأندلس سنة 1492 والتي عرفت خلالها المنطقة هجرة كبيرة من طرف الأندلسيين المقهورين وتزايد حجم الاعتداء أكثر حيث رافق ذلك الفوضى السياسية التي كانت قائمة بالمنطقة جراء الفتن الداخلية.

2.2 الفوضى السياسية:

إلى جانب تداعيات الخطر الصليبي كعامل خارجي كانت الفوضى والتناحر السياسي عامل آخر في حركة الركود الحضاري التي شهدتها بلاد المغرب العربي آنذاك فبعد سقوط دولة الموحدين سنة 1569 نهائيا حلت محلها دويلات ضعيفة متناحرة سياسيا. حتى اذا ما استنزفت قدراتها في الحروب الداخلية والخارجية وصلت إلى مرحلة الانهيار المريع الذي فتح المجال أمام مزيد من التمزق، حتى أصبحت كل مدينة وكل منطقة مستقلة بأمورها...ولم يبقى للسلطة سوى اسمها وأمام هذا الموقف وكما يحدث عادة في كل التجارب التاريخية أصبحت الأقلية الحاكمة على استعداد للتعاون مع أي قوة داخلية أو خارجية للمحافظة على وجودها" (العسلي، 1980: 54).

حيث يصف القائد العثماني وحاكم الجزائر خير الدين بربوسا الوضع قائلاً: "قبل قدومنا كانت عادة الأهالي عندما يرون الكفار يتفرقون كأسراب الطير في السماء منذ أكثر من مئة عام لم يمن في الجزائر دولة أو حكومة لقد كان الكفار يعرفون ذلك استولوا على أحسن الموانئ الجزائرية والآن فان كل ما بنيناه يوشك أن يذهب في لمح البصر بسبب حفنة من المعتوهين" (مذكرات خير الدين بربوسا، 2010: 113).

ويقصد خير الدين بقوله كل المتواطئين مع المحتلين الإسبان وبالتدقيق أمراء بني زيان وبني حفص المغلوبين على أمرهم والمتمسكين بالسلطة، ففي تقرير أرسله أحد الجواسيس الإسبان الذين أرسلهم فرديناند إلى بلاد المغرب العربي جاء فيه ما يلي: "إن كامل بلاد شمال إفريقيا تجتاز فترة من الانهيار النفسي ويظهر معها ان الله قد أراد أن يجعل هذه البلاد ملكا لصاحب الجلالة" (العسلي، 1980: 57).

وعن حيثيات الصراع الداخلي المغربي نستشهد ببعض الأحداث التي كانت بين الدويلات المغربية السابقة الذكر فالدولة المرينية قد تعرضت لمزاحمة سياسية شديدة من طرف الدولة الحفصية مما اضطر في بعض الأحيان إلى التنازل لذكر أسماء ملوك تونس الحفصيين على المنابر في المغرب مما جعل الدولة الحفصية تتدخل كثيراً في الشؤون الداخلية للمغرب خاصة في زمن السلطان عبد الحق بن أبي سعيد المريني، لتتوالى مشاكل الدولة المرينية بعد ذلك بظهور الأسرة الوطاسية كعامل مهم في القرارات الرسمية المرينية، وأدى ذلك إلى التنافر خاصة بعد مقتل الوزير أبو زكريا الوطاسي سنة 1448، وقيام الدولة الوطاسية بعدها بصفة رسمية سنة 1472 (حنظل، 1997: 83). وعموماً الدولة المرينية بالمغرب الأقصى لم تستطع مواجهة الخطر البرتغالي فقد كانت في دور احتضارها وكان أبو سعيد عثمان (1397-1420) يعاني من المشاكل الداخلية ومنها ان نفوذ الحجاب والوزراء وتدخلهم في الحكم كان قد زاد بشكل ملحوظ (الجمال، 1971: 44).

أما فيما يخص الدولة الزيانية بقيادة يغمراسن بن زيان (1236-1282) بالمغرب الأوسط فقد عرفت هي الأخرى حالة من الانفلات السياسي سواء على المستوى الداخلي أو خارجياً مع القوى الإقليمية الأخرى، فالعلاقات السياسية بين جيرانها المرينيين، والحفصيين كانت متدهورة في الكثير من الأحيان ففي سنة 1271 كانت موقعة إيسلي (ابن الأحمر، 2001: 21) التي قام فيها يعقوب بن عبد الحق المريني بمحاصرة تلمسان، لتدخل الإمارة الزيانية بعدها في مرحلة الاحتلال المريني ما بين 1336-1359 ابن حاصرها ابو الحسن المريني لمدة سنتين حتى سقطت سنة 1537 وتم مقتل سعيد وعثمان ابنا أبي تاشفين (ابن الأحمر، 2001: 30).

أما العلاقات الزيانية الحفصية فقد عرفت هي الأخرى تشنجا بسبب الأطماع التوسعية للحفصيين ففي عهد أبو حمو موسى (1308-1318) تم القيام بحملة لاسترجاع المناطق الزيانية في الشرق حيث وصل إلى بجاية، وقسنطينة التي كانت محور الصراع الحفصي الزياني لتأخذ الأحداث بعد ذلك مجرى آخر داخل البيت الزياني بعد أن ثار أبو تاشفين ابن أبي تاشفين على أبيه أبو حمو وقتله ليتولى مكانه العرش سنة 1318 (ابن الأحمر، 2001: 30)، ويجب التذكير هنا إلى أن ظاهرة قتل

الأبء السلاطين كانت جلية في المغرب الأوسط وذلك في إطار التنافس على السلطة ووصل الأمر في الكثير من المرات الى الاستعانة بالقوى الصليبية ضد بعضهم البعض. وعن حالة ليبيا التي كانت خاضعة لسلطة الحكام المحليين فقد كانت تعاني من سيطرة الاسبان وتضييق فرسان القديس يوحنا بحيث كانت تفتقد لقوة عسكرية تستطيع الدفاع عن البلاد. لذلك قام سكان طرابلس الغرب سنة 926هـ بالاستغاثة بالسلطان العثماني من خلال إرسال بعثة من وجهاء، واعيان البلاد من تاجوراء مستنجدين بالسلطان العثماني سليمان القانوني الذي لبي النداء، وقام بإرسال قوة عسكرية بقيادة مراد آغا لكنها فشلت في استرجاع طرابلس لتواصل الحملة الثانية عام 1551م بقيادة سنان باشا، وطورغود ريس مهمتها حيث تم على إثرها استرجاع مدينة طرابلس (الجمال، 1971:130).

2.3 المعارضة السياسية:

تعتبر المعارضة السياسية من أهم العوامل التي وقفت في طريق الامتداد العثماني في منطقة المغرب العربي وذلك رغم ظروف المنطقة السياسية الصعبة من خلال حالة الفوضى السياسية والاجتماعية وعدم وجود منظومة موحدة حيث كانت السلطة متقاسمة في مناطق محددة تشوبها الصراعات أي أن الحكم كان مبني على العصبية القبلية ومن أهم حركات المعارضة الرسمية ما يلي: المعارضة الزيانية: تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على سياسة الامتداد العثماني في المنطقة، وذلك لاعتبارات جغرافية نظرا للموقع الذي كانت تحتل الإمارة الزيانية، وكذلك لاعتبارات أمنية، وسياسية نظرا لتمسكهم بالسلطة، ولو على حساب المبادئ. حيث يصفها القائد العثماني في هذا الصدد قائلا: "كان ملك تلمسان ملكا بانسا خاضعا لكفار اسبانيا أما الأهالي فقد كانوا يعانون من ظلم الإسبان ومن ظلم سلطانهم أيضا... ذلك أن السلطان كان له جيش كبير مكون من العرب، والإسبان لقد كانت تلمسان أكبر البلاد في الجزائر، وفتحها في غاية الصعوبة، وكان معلوما أن ملم تفتح تلمسان فان الجزائر لن تعرف الاستقرار" (مذكرات خير الدين، 2010:86).

وعن حيثيات الصراع الزياني العثماني فقد حصلت عدة أحداث بين الجانبين حيث حاول العثمانيين بعد سيطرتهم على مدينة الجزائر سنة 1516 التوسع نحو تلمسان لكن الأمراء الزيانيين آنذاك قاموا بكل الطرق لمنع ذلك حيث يقول خير الدين بربروسا: "شرع ملوك وأمراء تونس وتلمسان يتحالفان مع كفار اسبانيا وحبك المؤامرات ضدنا سرا وعلانية" (مذكرات خير الدين، 2010:98). وقد نتج عن الصراع العثماني الزياني عدة خسائر بين الجانبين حيث تم على إثر ذلك مقتل القائد العثماني عروج بربروسا أخ خير الدين ولم تتوقف معارضة بني زيان حتى سنة 1548 تاريخ سيطرة العثمانيين على تلمسان بصفة شبه نهائية، وأقاموا عليها الأمير حسن ووضعوا بها حامية من 200 تركي، وهكذا أصبح العثمانيين على أعتاب المغرب الأقصى، وبدأوا يتطلعون نحو مملكة فاس

تمهيدا لإخضاع باقي المغرب العربي حيث واصلوا زحفهم حتى وجدة شرق المغرب الأقصى، وهو ما لم يتقبله المغاربة.

المعارضة المغربية: تعتبر من أشرس المعارضات السياسية ضد الامتداد العثماني وتمثلت في سلطتين هما: السلطة الوطاسية، والسلطة السعدية، وذلك نظرا لخصوصية المغرب الدينية، والسياسة على خلاف الحفصيين، والزيبانيين.

فالمغرب كان يحكمه سلطان ينتهي إلى أسرة ملكية عرفت بقوتها في المراحل السابقة، إلا أنها فقدت قوتها واستقرارها خلال فترة بدايات القرن 16م بسبب الحروب الداخلية. ويجب التنبيه إلى أن رغم المعارضة السياسية الوطاسية للعثمانيين إلا أنها كانت تتجاوب مع الاتصالات العثمانية في أحيان كثيرة ويرجع ذلك إلى الظروف الداخلية التي كانت تعيشها من منافسة السعديين لها، وكذلك المقاومة التي كانت تديرها ضد الإسبان والبرتغال في المدن المحتلة.

أما بخصوص السلطة السعدية المنتشية بالتفاف المغاربة حولها وعلى رأسهم الطرق الصوفية وكذلك انتصاراتها العسكرية ضد البرتغاليين فإنها كانت تقاسم العثمانيين العداً وكانت العائق الأكبر أمام الامتداد العثماني. فمنذ تولي الأشرف السعديين السلطة في المغرب وجدوا أنهم الأحق بالخلافة على المسلمين وبالفعل اتخذ بعض الحكام السعديين لقب الخليفة وهذا استناداً لنسبهم الشريف الذي يجعلهم أحق بالخلافة من الترك العجم، ولذلك لم يعترفوا بالخلافة العثمانية ولم يدينوا لها" (سالم علي، 2011: 49).

وحدثت في هذا الإطار عدة أحداث بين الجانبين ففي سنة 1550 قام السعديين بالسيطرة على تلمسان التي كانت بيد العثمانيين، وامتدت حملتهم حتى المناطق الداخلية لسهل الشلف، وتم السيطرة على مستغانم إلا أن العثمانيين قاموا بحملة مضادة تمكنوا خلالها من استرجاع المناطق المسلوقة، وقتل قائد الحملة السعدية محمد الحران ابن محمد الشيخ.

ولم يتوقف الصراع بعدها بين الجانبين وحدثت عدة حوادث أهمها مقتل محمد الشيخ السعدي سنة 1557 (كريم، 2006: 85).

المعارضة الحفصية: كانت الدولة الحفصية من أشد المعارضين لسياسة التوسع العثمانية أيضاً حيث كانت تقوم بدعم الحركات المعارضة للعثمانيين في المغرب الجزائر كما كانت تتحالف مع الإسبان في حالة اشتداد الخطر العثماني فطبيعة سياستها آنذاك كانت قائمة على اللعب على محور العداً الاسباني العثماني للحفاظ على وجودها. فسلطين الإمارة الحفصية ساندوا ثورة ابن القاضي ضد العثمانيين في الجزائر ففي رسالة منه للسلطان الحفصي يقول: "لنكن يداً واحدة ونخرج الترك من بلاد العرب" (مذكرات خير الدين، 2010: 49).

ولقطع هذا التواصل بين سلطتين ضعيفتين استفادت من الهيبة العثمانية على سواحل المتوسط التي أنهكت وحدت من النشاط الاسباني ضد مسلمي المغرب العربي، قام القائد خير الدين بربروسا بحملة عسكرية لتأديب سلطان تونس حيث يقول: "فخرجت لحرب سلطان تونس باثني عشر

ألف من رجاله.....فأمطرته بوابل من القذائف جعلت قواته تتشتت كحبات العقد، ووقع السلطان في الأسر، وجيء به إلي، فحذرتة، وأطلقت سراحه" (مذكرات خير الدين، 2010، 210).
ويجب الإشارة هنا إلى أن السلاطين الحفصيين كانوا منقسمين في شأن الموالاتة للعثمانيين ومعاداتهم وذلك في إطار التنافس على السلطة داخل البيت الحفصي ولم تنتهي المعارضة الحفصية إلا بعد سنة 1574 التاريخ النهائي لإمارة بني حفص ودخول تونس تحت الحكم العثماني.

3. الامتداد العثماني في بلاد المغرب

1.3 تكريس السلطة العثمانية وإشراك الزعامات المحلية

سعت الدولة العثمانية في سبيل تكريس حكمها في المغرب العربي ومواجهة الأخطار الخارجية وحماية حدودها الشرقية من الخطر الصليبي إلى تقوية نفوذها في أوساط المجتمع المغاربي من خلال عدة نوافذ، وذلك بتقريب واحتواء الزعامات المحلية سواء السياسية أم الدينية من علماء وزعماء صوفيين أو زعماء أسر محلية كبيرة. (فاضل بيات، 2013: 190). فهدف العثمانيين من ذلك هو محاولة القضاء على التنظيم السياسي السابق الذي كان مبنيا على الجهوية والعصبية فالدولة العثمانية انتهجت أسلوب الإدارات الإقليمية دون التقسيم الجغرافي، أو الديموغرافي، أو الطائفي وذلك بغض النظر عن بعض الدول، والإمارات الإسلامية ذات خصوصيات معينة كالمغرب، وعمان، وبعض المشيخات العربية المندفعة خارج إطار السيادة العثمانية التي كانت تتبع سلطات عربية قحة منبثقة في إطار التكوين الاجتماعي، وقد مثل نظام السلطنة كل من بلاد المغرب الأقصى، وعمان، أما البلاد العربية الأخرى كانت خاضعة لنظام سلطنة الإدارات التابعة للسلطة المركزية العليا (سيار الجميل، 1988: 694)، ففي إيالة الجزائر، سعت الإدارة العثمانية إلى الاشتراك من هؤلاء السابقين الذكر في حكمها، فبعد سنة 1516 ربطت علاقات مميزة مع أحمد ابن القاضي زعيم كوكو في منطقة الشرق الجزائري كما أنها احتوت زعيم الثعالبة بمدينة الجزائر في بداية الأمر ثم تغيرت الأوضاع. ويبدو أن الاستراتيجية العثمانية السياسية كانت تمزج بين الأسلوب الإغرائي والعنيف وهو ما يظهر في التغيرات الجوهرية في طريقة التعامل مع هذه القوى المحلية حسب ظروف كل مرحلة، ولعل أبرز عمل قامت به الدولة العثمانية اتجاه هؤلاء في الجزائر هو إشراكهم في حكم إدارة البلاد فبعد التقسيم الإداري الأول الذي وضعه خير الدين بربروسا يلاحظ ذلك بواسطة الاستعانة بأشخاص جزائريين مخلصين للحكم العثماني، حيث تم تولية محمد بن علي على القسم الغربي للجزائر ومقره شرشال وتولية الشيخ أحمد بن القاضي على رأس القسم الشرعي ومقره دلس، حيث كان ابن القاضي في بدايته مواليا للأتراك وكان صديقا لخير الدين بربروسا (المدني، 2011: 03). كما قام الولاة العثمانيين لاحقا بربط علاقات مميزة مع شيوخ الطرق الصوفية مثل عبد الرحمان الثعالبي (وليم سبنسر، 2006: 42). وبعض الأسر التي لها نفوذ اجتماعي حيث وصلت إلى درجة المصاهرة في مراحل متقدمة من الحكم العثماني، كأسرة الفكون في مدينة قسنطينة التي كان علا

شأنها أيام الحكم العثماني حيث أصبحت أمور القضاء (الإمامة والخطابة) بيدهم إضافة إلى وظيفة تسيير أمور الحج التي كانت قبل مجيء العثمانيين بيد عائلة عبد المؤمن التي لم تسير السلطة السياسية الجديدة التي أزاحت قطعت بعض الامتيازات عنها (التميمي، 1988: 392)، وفي وثيقة أرشيفية تشير إلى قيام الوالي محمد باشا بإصدار أمر تعيين مصطفى بن أحمد المقراني أحد الزعماء المحليين في منطقة زاووة قائدا وناظرا للكراسة والزيت وقبطانا لميناء بجاية (بومولة، 2024: ص 873)، وهو ما يؤكد محاولات السلطة العثمانية استمالة واستقطاب الزعماء المحليين في تسيير شؤون البلاد. أما فيما يخص إيالة تونس التي انضمت إلى الباب العالي سنة 1574 فهي الأخرى كذلك عرفت نفس الاستراتيجية المستخدمة في الجزائر حيث عملت الإدارة العثمانية على ربط علاقات مع أمراء البلاط الحفصي، ففي سنة 1534 طلب خير الدين بربروسا من السلطان العثماني سليمان القانوني دعما عسكريا لمساندة الأمير الرشيد أحد إخوة السلطان الحفصي المؤيد للعثمانيين، والذي اضطر للهجرة إلى اسطنبول، فاستجاب له السلطان سليمان، وأرسل وحدات بحرية لقصف مدينة تونس التي كانت بيد السلطان الحفصي محمد ابن أبي حفص المؤيد للإسبان، وإعادة الرشيد إلى عرش البلاد (كاربخال، 1984: 500).

وانطلاقا من هذا تتضح معالم الاستراتيجية العثمانية أكثر في حكم منطقة المغرب العربي من خلال إشراكها للزعماء المحليين المواليين لها وعدم إقصائهم وهذه الاستراتيجية اتبعتها كذلك في الأقاليم الأخرى للدولة كالإشراف في بلاد الحرمين وبلاد اليمن وكذلك الأكراد في بلاد العراق، وعلى صعيد الزعامات الأسرية ربطت الدولة العثمانية علاقات مميزة مع بعض الشيوخ والأسر ومنها أسرة آل عظوم، التي استفادت كثيرا من الامتيازات الممنوحة لها، مقابل خدمات الأمن، و مراقبة البلاد ففي رسالة مؤرخة سنة 1565 موجهة من السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566) إلى أهالي القيروان يوصي ويلزم بمنح امتيازات وتسهيلات لأسرة آل عظوم حيث جاء فيها: "ليعلم من يقف على هذا الأمر الكريم، والخطاب الواضح الجسيم النافذ أمره العالي شأنه، وقدره من القواد والعمال، والأشياخ، والكتاب، والخاص، والعام من أهل مدينة القيروان سدد الله أمرهم جميعا" (الأرشيف الوطني التونسي، وثيقة رقم 01، 1565: 20).

ليواصل فرمانه بعد ذكر مشايخ آل عظوم، وعلى رأسهم الشيخ الفقيه العالم أبا محمد تاج الدين وأخويه الفقيمين أبا محمد الناصر وأبا عبد الله محمد قائلا: "يسرح لهم جميع زراعتهم حيث كانت وأين تعينت من مدينة القيروان وسائر عملها من الأعشار، والأحكار، وسائر الكلف العرفية، والموجب المخزنية مع سراح أربعة رجال من عزيز القيروان" (الأرشيف الوطني التونسي، وثيقة رقم 01، 1565، 20).

وفي رسالة أخرى بعث بها السلطان العثماني سليمان القانوني إلى السلطان أحمد الحفصي الذي أظهر الولاء والطاعة للعثمانيين، توضح مدى احترام، وحرص الدولة العثمانية على الحفاظ أمن المنطقة وأهلها من الأخطار الأجنبية وكذلك مدى احترامها للأمراء المحليين حيث نجد في مضمون

الرسالة المؤرخة في عام 967هـ/1559م، يصف الأمير الحفصي بما يليق مكانته: "هذا مثالنا العالي الشريف السلطاني، وخطابنا المنيف السامي، الخاقاني... إلى الجناب العالي، الأمير الكبير، الأكرمي، الأفخي، الأمجدي، الأرشدي، الأكلمي، الأعدلي، العوني، الغوثي، القصدي، الهمامي، الماجدي، الأصلي، العريقي، نسل السلالة الهاشمية" (التميمي، 1989: 95)، وجاء فيها أيضا: "فمثالنا الشريف إليكم، أنه إذا جاء الكفار إلى تلك الديار قبل قدوم مراكبنا المذكورة ووصوله إلى تلك الديار حينئذ تندبروا على ما هو مركوز في جبلتكم الحسنة وطريقتكم المستحسنة" (التميمي، 1989: 95).

ويظهر من خلال هذا التصريح مدى الارتباط الوثيق بين الجانبين، ويتضح من خلال هذا أن الاستراتيجية العثمانية في المنطقة كانت ميالة للسلم أكثر من العنف الذي استخدم في محطات استلذمت ذلك، أما فيما يخص طرابلس الغرب التي انطوت تحت اللواء العثماني سنة 1551 فإنها هي الأخرى عرفت نفس الاستراتيجية، ففي رسالة مؤرخة في 06 ربيع الأول سنة 967هـ/1559م، من السلطان العثماني إلى وجهاء وأعيان طرابلس جاء فيها ما يلي: "هذا مرسومنا الشريف العالي السلطاني، وأمرنا المنيف السامي، الخاقاني، أرسلناه إلى العلماء والفضلاء والفقهاء والخطباء والأئمة وجميع الرعايا والبرايا بطرابلس الغرب زيد توفيقهم" (بيات، 2014: 296).

يستخلص من هذه الرسالة عدم الإقصاء العثماني لأطياف المجتمع الطرابلسي باختلاف مستوياتهم كما تدل على التواصل بين الجانبين حيث يلاحظ من خلال دراسة استراتيجية الباب العالي اتجاه طرابلس الغرب، أنها كانت أكثر يسر مقارنة بالجزائر وتونس ولعل أبرز في ذلك هو عدم وجود زعامات سياسة قوية كما هو الحال بالنسبة لتونس الحفصية، والجزائر الزيانية. أما فيما يخص منطقة المغرب الأقصى التي كانت حالة استثنائية بسبب الخصوصيات الاجتماعية التي تتميز بها عن الأقطار الأخرى كون حكام المغرب الأقصى كانوا أشرفا وعلى خلاف باقي الأشراف في الأقطار الأخرى فإنها بقيت معارضة للامتداد العثماني ورغم محاولة العثمانيين التواصل مع الحكام المغاربة إلا أنها باءت بالفشل لذلك لجأ العثمانيين إلى سياسة الإختراق الصامت بهدف إضعاف الجبهة الداخلية للمغرب الأقصى.

2.4 فرض الأمن والاستقرار

واجهت الدولة العثمانية خلال مراحل حكمها بمنطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) عدة صعوبات داخلية وخارجية، فبمجرد اتضاح نوايا العثمانيين في المنطقة ظهرت حركات معارضة بقيادة زعماء محليين وشيوخ طرق صوفية، كانوا يخافون على مكانتهم الاجتماعية والسياسية.

ففي الجزائر كانت بوادر المعارضة مع بداية الدخول العثماني سنة 1516 ولو لم يكن في إطار رسمي عثماني كما هو معلوم، حيث قام زعيم الثعالبة الشيخ سالم التومي على الإخوة بربروسا حيث كانت نهايته التصفية كما هو الحال مع ابن القاضي لاحقا، وكانت أقوى معارضة من قبل الأمراء الزيانيين المتأخرين حيث تم على اثر ذلك مقتل عروج بربروسا سنة 1518 (المدني، 2011: 193)، كما

قامت لاحقا بعض الطرق الصوفية بمحاربة العثمانيين كثورة بوطريق (بن خروف، 1983: 152)، والدردقاوة وغيرهم، لذلك كان لزاما على الحكام العثمانيين وخاصة بعد 1519 تاريخ الانضمام الرسمي لإيالة الجزائر للحكم العثماني، من وضع حد لحركة المعارضة وفق استراتيجية متوازنة تجمع السلم والقوة معا .

أما فيما يخص تونس فقد واجه التوسع العثماني صعوبات كثيرة نظرا لتمسك الأمراء الحفصيين بالحكم وخوفهم من ضياع نفوذهم حيث نجد قيام السلطان الحسن الحفصي بمساعدة الإسبان من طرد العثمانيين من تونس بعد عام من دخولها سنة 1535 (الجميبي، 2007: 59) وإلى غاية سنة 1574 كانت العلاقات بين أمراء تونس المدعومين من الإسبان والدولة العثمانية عبر ولايتها في إيالة الجزائر عدائية، وكانت القوة هي التي تحكم في أوجه تلك العلاقة.

أما فيما يخص طرابلس الغرب، فالأمور اختلفت نوعا فبعد حملة نسان باشا سنة 1551 ودخول البلاد تحت الحكم العثماني لم تظهر بوادر المعارضة السياسية للوجود العثماني، وتم على إثرها تعيين مراد باشا كأول حاكم لإيالة طرابلس الغرب حتى عام 1556، لتولى بعد وفاته درغوث باشا حكم الإيالة، واتخذ منها قاعدة لعمله الموجه إلى مهاجمة الدولة الصليبية (الجميبي، 2007: 34)، ويستخلص من هذا أن الاستراتيجية العثمانية اتجهت لمنطقة المغرب العربي عدا المغرب الأقصى كانت ذات وجهتين مسالمة وعنيفة وذلك حسب طبيعة كل مرحلة، فأساس الاستراتيجية هو تقريب الزعامات المحلية لإرساء الحكم.

ولتجاوز المرحلة السابقة للوجود العثماني التي ميزتها الصراعات السياسية وخاصة حول مناطق النفوذ والتوسع قامت بقطع الطريق نهائيا حول هذه المسألة (مسألة الحدود)، فبالنسبة للحدود بن إيالة تونس الجزائر حدثت عدة مشاكل حول ذلك، لذلك قام العثمانيين بعملية ترسيم الحدود فمن خلال رسالة أرشيفية مؤرخة في سنة 1626 نستطيع تحديد بؤر الخلاف الحدودي بين الجانبين فهذه الرسالة تشير إلى الخلاف حول منطقة أرق بين الجانبين حيث جاء في متن الرسالة ما يلي: "واعترف جميعهم أنهم، وآبائهم، وأجدادهم السابقين من جملة رعايا صاحب كرسي تونس المحروسة من مدة ولاية الحفاصا السابقين الى ولاية السلطان العثماني دام عزه، ونصره، وأن أصحاب المحال عسكر تونس المحروسة منهم المرحوم مراد باي بوشبوطه، والمرحوم رمضان باي...لم يزالوا يتعاطون قبض ما يترتب عليهم من الواجبات الشرعية والمطالب المخزنية، وان صاحب كرسي تونس المذكور هو المتولي الحكم بينهم في قضاياهم إذا نزل بهم أمر لجؤا إليه فيه وان صاحب كرسي الجزائر ليس له عليهم ولاية، ولا عرفوا قط انه وجه لهم محلة لخلص واجب شرعي او مطلب مخزني منذ عقلوا إلى الآن" (الأرشيف الوطني التونسي، وثيقة رقم 17، 1626، 10).

وقد شهد قنصل انجلترا كذلك على تقسيم الحدود البحرية بين الإيالتين ففي رسالة مؤرخة في سنة 1628 جاء فيها ما يلي: "الحمد لله هذه نظيرة شهادة قنصل الإنقليز الذي بعناية يذكر فيها بأن الرايص الحداد رايص الكرويطة الجزيرية التي هي الآن رامية المخطاف في الغاف متاع عنابة أيقنا منه أن حدود الجزائر في البحر يحدها وادي العرق الذي هو بقرب القالة، وكتب هذا بعناية الثالث عشر

من مائة واضح خط يده هنا جوان لينااص ويش قنصل الإنقليز سنة 1628" (الأرشيف الوطني التونسي، وثيقة رقم 02، 1628:14).

كما توجد رسالة اخرى مؤرخة في نفس السنة (1628) جاء فيها ما يلي: "بعد ان وقعة مكاملة ومشاحنة ومشاجرة بين السادات الفضلاء عسكر الجزائر المحمية بالله ومدين تونس أفضت إلى الخصوم وعمارة القلوب وذلك بسبب الفاصلة بين المدينتين المذكورتين" (الأرشيف الوطني التونسي، دفتر رقم 2847، 1628:14)، لجأ العثمانيين إلى الاحتكام، والتفاوض، واتفقوا «على ان الحدادة بين المدينتين المذكورتين وادي سراط فمن كان من غريبه فهو للجزائر المحمية وما كان شرقي الواد فهو لمدينة تونس" (الأرشيف الوطني التونسي، دفتر رقم 2847، 1628:16)، وانطلاقا من ذلك تم تجاوز مسألة الحدود التي من شأنها ان تقوض الامن والاستقرار خاصة في تلك الظروف الصعبة التي كانت فيها مسألة المن والوحدة اهم عامل لمواجهة الاطماع الغربية المتواصلة.

أما فيما يخص مسألة الحدود الجزائري المغربية فقد سعت الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني الى وضع حد لها من خلال ترسيم الحدود ولذلك قامت بإرسال مبعوث سنة 961هـ/1554م، إلى محمد الشيخ السعدي بقيادة الفقيه الصالح أبا عبد الله محمد بن علي الخروبي الطرابلسي لأجل عقد المهادنة، وتحديد البلاد (الناصرى، 1955:26)، ويأتي ذلك بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة من خلال الصراع حول تبعية مدينة تلمسان إلى الجانبين.

3.3 السيطرة على المناطق الاستراتيجية

كانت الاستراتيجية العثمانية في حكم منطقة المغرب العربي هي التوسع نحو المناطق الداخلية (عزيز سامح التر، 1989:122)، وذلك لاعتبارات سياسية اجتماعية حيث كانت المناطق الداخلية مركزا لأهم القواعد الصوفية وكذلك لاعتبارات اقتصادية، من خلال توفر هاته المناطق على قاعدة زراعية مهمة تساعد العثمانيين في التحكم في الطرق التجارية الداخلية، وكذلك لكبح جماح السكان الثائرين وكذلك تمويل خزانتهما من العائدات الزراعية، ولأجل ذلك نجد بايلرباي الجزائر حسن ابن خير الدين يضع تقسيما إداريا جديدا من خلال تقسيم البلاد إلى أربعة أقسام: دار الإمارة، وهي مقر الحكم، وبايلك الغرب سنة 1503، وكان بايلك الشرق مقره قسنطينة، وأما بايلك التيطري سنة 1548 (التر، 1989:140).

وانطلاقا من ذلك تظهر نوايا استراتيجية الباب العالي في حكم المنطقة، دون إغفال المناطق الساحلية التي كانت ذات أهمية كبيرة كذلك في محور الصراع العثماني المسيحي، حيث كانت الموانئ المغاربية قاعدة للهجومات العثمانية اتجاه القوى الصليبية، وكذلك قواعد استراتيجية للجهاد للبحري، فأول شيء قام به العثمانيين أثناء دخولهم هو تحرير السواحل حيث تم تحرير مستغانم، ووهران، فاستراتيجية السيطرة العثمانية على المناطق الداخلية والساحلية ظهرت ملامحها كذلك في تونس، وطرابلس الغرب من خلال إحكام السيطرة على القبائل، والطرق التجارية الداخلية.

حيث كان الجانب الاقتصادي، يمثل عامل جذب في استراتيجية الامتداد العثمانية، ذلك خصوصا إذا علمنا أن الموانئ المغربية المحتلة كانت تمثل موردا هاما في الخزانة الاسبانية التي كانت تمول بها عملياتها الصليبية في الشرق الأدنى، والأمريكيين، فأنظار العثمانيين لمنطقة المغرب العربي كانت مع بدايات القرن 16 فبعد حملة كمال ريس رفقة عمه بيري ريس البحار، والجغرافي لإنقاذ مسلمي الأندلس برزت الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة فبيري ريس في كتابه "كتاب البحرية" قدم فيه معطيات دقيقة من خلال رسم خرائط مفصلة لسواحل، وموانئ البلاد المطلة على البحر المتوسط (مذكرات خير الدين بروسا، 2007: 62).

وكانت مدن المغرب الساحلية محل أنظار العثمانيين فمدينة سفاقس التونسية الواقعة على المسلك الساحلي الذي يربط بين الشمال والجنوب التونسي مرورا بالعاصمة، ومدينة سوسة، وقابس، والقوافل التي كانت تمر بهذا الطريق وأهمها قافلة غدامس كانت من أهم المراكز التجارية الساحلية ببلاد المغرب العربي حيث كانت تربطها علاقات تجارية مع العديد من المدن، والجهات، وعدة بلدان مغربية كالجزائر، وطرابلس، وإفريقيا جنوب الصحراء، وبلاد المشرق، وبلاد الترك، ومدن، وجزر البحر الأبيض المتوسط كقبرص، ومالطا، ومرسيليا (الزواوي، 1988: 366).

كما كان ميناء مدينة الجزائر يضاها نفس القيمة لسفاقس حيث كان مهيمنا على الحركة البحرية فقد أتاح موقعه بين مضيق صقلية ومضيق جبل طارق أن يراقب، ويقطع الطرق المباشرة بين جبل طارق والبحر المتوسط الشرقي، وبين جنوب اسبانيا، وجنوب ايطاليا، أو صقلية (كليل صالح، 2007: 124)، فطبيعة المدينة الصخرية مثل عامل جذب للعثمانيين "فكانت هي ذلك التجمع من الجزيرات الصغيرة التي تزود المدينة بماوى صغير، ولكنه واق فيما يعطيه من حماية ضد الزوابع الواردة على الخليج المفتوح... إن ذلك المأوى الواقي يسمح بإرساء مأمون فوق أرضية صلبة من الرمل الممزوج بالطين أما التلال البارزة من أعلى الخليج فقد شكلت مدرجا طبيعيا يصعب الدخول إليه عن طريق الأراضي ويسهل تحويله إلى موقع دفاعي قوي ضد الهجوم البحري" (سبنسر، 2006: 18).

فالدولة العثمانية كانت مدركة وعلى اطلاع بهذه الأهمية الاقتصادية لهاته الموانئ والإ كيف نفسر تمسك القوة الإيبيرية بهذه المدن ومحاربتها لأجلهم، حيث يعتبر الجانب الديني المتمثل في الروح الصليبية وحروب الاسترداد وجهها لها ولكن جوهرها هو القيمة الاقتصادية لذلك الموانئ المغربية كانت تمثل الحلقة المفقودة في استراتيجية الدولة العثمانية في جانبها الاقتصادي، فالتجارة المتوسطية تراجعت بعد المد الصليبي على سواحل بلاد المغرب، خصوصا إذا علمنا أن محور التجارة الأوروبية الإفريقية منطقة المغرب العربي.

هذا على المستوى الإقليمي، أما على المستوى العالمي فما هو معروف أن طريق التجارة العالمي الذي كان محوره البحر الأبيض المتوسط قد تغير بظهور الكشوفات الجغرافية وظهور القوى الاستعمارية، حيث كانت الوجهة طريق رأس الرجاء الصالح الذي يربط السواحل الأطلسية والسواحل الهندية، أين تكمن منابع المنتجات التي كان يحتكرها التجار العرب المسلمين، فكان

اكتشاف تلك الطريق سنة 1492 بواسطة البحارة فاسكو دي جاما اكتشافا مهما، ومنه بدأت القوى الاستعمارية تتغلغل إلى مناطق الثروة (ميلاد المقرحي، 1996: 64).
ومن بين تلك المناطق التي مسها الخطر الصليبي، شرقي إفريقيا جنوب شرق آسيا وسواحل وموانئ الهند الإسلامية، وبذلك أصبحت القوة البرتغالية تهدد محور التجارة العالمية بالنسبة للدولة العثمانية وهما محوران :

المحور الأول يمثل الطريق البري الذي يبدأ من بلاد الهند مصدر التوابل ويمر عبر الخليج العربي ووادي الرافدين وصولاً إلى سوريا أو تركيا ومنها إلى موانئ أوروبا (فالح حنظل، 1997: 90).
المحور الثاني يمثل طريق الهند البحري المار ببلاد فارس وصولاً إلى بلاد العرب التي كانت خاضعة للحكم العثماني، ومنه إلى أوروبا الغربية والجنوبية بواسطة تجار المدن الإيطالية (البندقية، جنوة) (المقرحي، 1996: 79)، فهذا الطريق البحري الجديد المتجه من أوروبا إلى دول المشرق أدى إلى تفويض تجارة مصر والدولة العثمانية والبندقية إلى درجة كبيرة (يفناتومانوفيتش، 2006: 64).
ولذلك كان لابد للدولة العثمانية من اغتيال المشروع التجاري البرتغالي بواسطة ضرب رأس هذا المشروع، وهو المناطق المحتلة المغربية، ويظهر نجاح الاستراتيجية العثمانية ذلك المجال من خلال الحملات العسكرية التي قامت بها في شرق إفريقيا إلى تفويض السياسة التجارية البرتغالية البحرية ونتج عنه كذلك إعادة استمرارية الطريق البرية وحيويتها (بوشرب، 1984: 415)، ولأجل ذلك قامت بمحاولات عديدة للسيطرة على الموانئ المغربية مستغلة في ذلك حالة الضعف المغربي في المجال البحري، وفشلها في إزاحة السيطرة الإيبيرية على الموانئ الاستراتيجية ففي سنة 1554 قامت بالاستيلاء على ميناء بادس الذي كان تحت السلطة الوطاسية حيث أرسل بايلرباي الجزائر صالح ريس لأبي حسون يأمره، ويطلبه بإلحاح على تسليم حجر بادس إلى قائد الأسطول التركي كما يقول مارمول يتألف من 15 قطعة كانت راسية في عرض بادس فأعرض أبي حسون عن ذلك، لذلك أمر صالح ريس قائد الأسطول بالاستيلاء عليها (كاربخال، 1984: 487)، وانطلاقاً من ذلك تتأكد الاستراتيجية العثمانية في السيطرة وإعادة بناء منظومة دفاعية واقتصادية محوراً الموانئ الاستراتيجية المغربية.

4. خاتمة

تعتبر مرحلة الامتداد العثماني في بلاد المغرب العربي من أهم المراحل التاريخية من خلال ما قدمته للمنطقة من أمن واستقرار وازدهار حضاري لمدة ثلاثة قرون وذلك بغض النظر عن بعض السلبيات التي رافقتها ومن خلال هذا البحث البسيط نستطيع استخراج بعض النتائج التالية:
بلاد المغرب العربي من أهم بؤر الصراع الحضاري بين الشرق الإسلامي المنتشي بفتح القسطنطينية سنة 1453 والعالم الغربي المنتشي باسترداد بلاد الأندلس سنة 1492 من خلال ما شهدته المنطقة من أحداث طيلة ثلاثة قرون متواصلة.

تعتبر مرحلة الدويلات الإسلامية ببلاد المغرب (المربنية، الزبانية، الحفصية) من أصعب المراحل التي مرت بها بلاد المغرب العربي من خلال اللاستقرار، والتفكك الاجتماعي، والانهيار الاقتصادي. حب الزعامة والسلطة أهم ميزة اختص بها حكام المغرب العربي قبيل الامتداد العثماني، وأثنائه. من أهم خصائص الحكم العثماني في بلاد المغرب العربي هو اللإقصاء فقد حافظ الزعماء المحليين على مكانتهم السياسية، والاجتماعية، وذلك في إطار الشراكة، والوحدة السياسية. إن الأمن، واللاستقرار من أهم العوامل التاريخية والحضارية في بناء الدول، وقد برهنت الدولة العثمانية في ذلك من خلال وأد كل محاولات التفرقة السياسية، والاجتماعية، وجعل السلطة مركزية يسارك فيها الزعماء المحليين.

الموقع الاستراتيجي لبلاد المغرب العربي ساهم في نجاح الاستراتيجية العالمية العثمانية في مواجهة العالم الغربي، والحفاظ على أقاليمها لمدة طويلة.

5. المراجع

- ابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف. (2001). تاريخ الدولة الزبانية بتلمسان (هاني سلامة، تقديم وتحقيق وتعليق). مكتبة الثقافة الدينية.
- الأرشيف الوطني التونسي. (1565). حافظة رقم 1، ملف رقم 1، امتيازات لعائلة عظم، وثيقة رقم 1.
- الأرشيف الوطني التونسي. (1626). حافظة رقم 212، ملف رقم 229، حجة عدلية من أعيان أرق تبين تبعيتهم لإيالة تونس، وثيقة رقم 17.
- الأرشيف الوطني التونسي. (1628). الدفتر رقم 2847، الاتفاق الحدودي بين إيالة تونس وإيالة الجزائر.
- الأرشيف الوطني التونسي. (1628ب). شهادة فنصل إنقلترا حول الحدود البحرية بين إيالة تونس وإيالة الجزائر، وثيقة رقم 02.
- أمين، محمد محمد. (1974). شمال إفريقيا والحركة الصليبية 1189-1390. مجلة الدراسات الإفريقية، (3)، 149-182.
- إلتر، سامح عزيز. (1989). الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا (محمد علي عامر، مترجم). دار النهضة العربية.
- بن خروف، عمار. (1983). العلاقات بين الجزائر والمغرب، 923هـ-1069هـ/1517م-1659م [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة دمشق.
- بوشرب، أحمد. (1984). وكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إلاء أسفي وأزمور (قبل 28 أكتوبر 1541). دار الثقافة.
- بيات، فاضل. (2013). حول الرسائل المتبادلة بين السلطان العثماني سليمان القانوني والأمراء السعديين بالمغرب العربي [ورقة علمية]. ملتقى الحضارة الإسلامية في البحر الأبيض المتوسط، مركز أبحاث التاريخ والثقافة الإسلامية.
- بيات، فاضل. (2014). البلاد العربية في الوثائق العثمانية، أواخر عهد السلطان سليمان القانوني (خالد أن، تقديم؛ المجلد 3). مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أرسىكا).
- التميمي، عبد الجليل. (1988). الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني. مطبعة الشركة

- التونسية لفنون الرسم.
- التميمي، عبد الجليل. (1989). الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين. مطبعة باريس.
- الجراري، عباس. (1978). البرتغال: بصمات تاريخ مشترك. مجلة المناهل، (12)، 74-55.
- الجميل، سيار. (1988). طبيعة الحياة الاجتماعية في المشرق والمغرب العربيين خلال الفترات العثمانية. في عبد الجليل التيمي (محرر)، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني. مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم.
- الجميل، شوقي. (1971). المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب). مكتبة الإنجلو المصرية.
- الجميبي، عبد المنعم. (2007). الدولة العثمانية والمغرب العربي. دار الفكر العربي.
- حنظل، فالح. (1997). العرب والبرتغال في التاريخ 930هـ - 1134م / 711هـ - 1720م. منشورات المجمع الثقافي.
- الزواوي، علي. (1988). الوافدون على مدينة سفاقس خلال القرنين 18م و19م أصولهم وتوزيعهم داخل المدينة وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية. في عبد الجليل التيمي (محرر)، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية خلال العهد العثماني. مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم.
- سينسر، وليم. (2006). الجزائر في عهد رياس البحر (عبد القادر زبادية، تعريب وتقديم). دار القصبية.
- صالح، خليل. (2007). سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط [مذكرة ماجستير غير منشورة]. جامعة باتنة.
- العسلي، بسام. (1980). خير الدين بربروسا والجهاد في البحر، 1470-1547. دار النفائس.
- علي، أحمد سالم. (2011). العلاقات العثمانية المغربية خلال القرن السادس عشر. دورية كان التاريخية، (13)، 54-49.
- كاربخال، مارمول. (1984). إفريقيا (محمد حجي وآخرون، مترجمون؛ ج. 3). مكتبة المعارف.
- كريم، عبد الكريم. (2006). المغرب في عهد الدولة السعدية. منشورات جمعية المؤرخين المغاربة.
- المدني، أحمد توفيق. (2011). حرب الثلاث مئة عام بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792. دار البعث.
- مذكرات خير الدين بربروسا. (2010). (محمد دراج، مترجم). شركة الأصالة للنشر والتوزيع.
- المقرحي، ميلاد. (1996). تاريخ أوروبا الحديث، 1453-1848. دار الكتب الوطنية.
- الناصر، أبو العباس أحمد. (1955). الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى (جعفر الناصري، ومحمد الناصري، تحقيق وتعليق؛ ج. 5). دار الكتاب.
- يفنا تومانوفيتش، نتاليا. (2006). الدول الأوروبية في الخليج العربي من القرن السادس عشر إلى القرن 19 (سمير نجم الدين سطات، مترجم). مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.
- Boumoula, N. (2024). External trade and markets in the principality of Ibn El Kadi during the Ottoman era. *Journal of Social Sciences and Humanities*, 14(01), 859. <https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH/article/view/844>